دروس عبر الخط لطلبة السنة الاولى دكتوراه

شعبة العلوم المالية و المحاسبة

تخصص مالية المؤسسة

مقياس: السياسات المالية و النقدية المقارنة (السداسي الثاني)

من إعداد د.حذبي فيصل

(hadhbi.fayssal@univ-tissemsilt.dz)

المحور01: مفاهيم اساسية للسياسة الاقتصادية

تهدف السياسة الاقتصادية الكلية في وظيفتها التوازنية إلى مراقبة مستوى النشاط الاقتصادي والبطالة، كما يهدف أصحاب القرار إلى أهداف أخرى تشمل مراقبة الأسعار و التضخم، توازن ميزان المدفوعات، مراقبة أسعار الفائدة و توازن الموازنة ...، و الذي يستدعي منهم نمطا معينا لقيادة السياسة الاقتصادية الكلية يتضح في دالة هدف معينة تستدعي اختيار أدوات معينة للسياسة الاقتصادية تسمح ببلوغ الأهداف المرجوة؛ من أجل ذلك كان من الأجدر استيعاب مفاهيم السياسة الاقتصادية، مضمونها وأنواعها ، ثم التعرض إلى أهداف السياسة الاقتصادية و كذا القيود التي تواجهها في الوصول إلى أهدافها، كما انه من المهم التعرض إلى أنماط أو أنواع التحليل التي يتم من خلالها تقييم و تحليل السياسات الاقتصادية. أما بالنسبة للعلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي، فقد اختلفت وجهات النظر بين الاقتصاديين من حيث الطرح النظري، و كذا التجريبي، حيث للتضخم تأثير على النمو كما للنمو تأثير على التضخم، فالعلاقة تسري في كل الاتجاهات، لذلك يتطلب استهدافهما مجموعة من الشروط و كذا الآليات التي ينبغي على أصحاب القرار احترامها و أخذها بعين الاعتبار حتى نصل إلى تفعيل السياسة الاقتصادية الكلية في استهدافهما.

أولا: مفهوم السياسة الاقتصادية و أهدافها

إن مما يحدد مفهوم السياسة الاقتصادية و مضمونها، هو ذلك الاجتهاد الذي يبذله الباحثون وأصحاب القرار في الوصول إلى المزيج الأمثل من الإجراءات و التدابير، التي من شانها تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلد ما أو إقليم ما من أسوء إلى أحسن حال ، إلا أن تعقد الظاهرة الاقتصادية الكلية و تنوع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، صعب من مهمة القائمين على ضبط محددات الظاهرة و كذا القائمين على تنفيذ السياسة، لما للأعوان الاقتصادية من سلوكات مختلفة جعلت أهدافهم تتعارض في كثير من الأحيان، و هذا ما يطرح إشكالية الشفافية و المصداقية لأصحاب القرار، و ما لذلك من أهمية في تفعيل دور السياسة الاقتصادية في الوصول إلى أهدافها، و خاصة إذا تعلق الأمر بظاهرتي التضخم والنمو الاقتصادي.

1) تعريف السياسة الاقتصادية و أنواعها

لقد اختلفت مفاهيم و تعاريف السياسة الاقتصادية ومضمونها بين المفكرين الاقتصاديين كما تباينت أنواعها أيضا، لذلك نذكر منها على سبيل الإيجاز لا على سبيل الحصر ما يلي:

أولا: تعريف السياسة الاقتصادية و مضمونها:

أ) **تعريف السياسة الاقتصادية:** اختلفت تعاريف السياسة الاقتصادية بين الاقتصاديين بحيث أنها تعبر عن:

✓ «ذلك الجزء من النظريات الاقتصادية الذي يعالج مختلف الطرق التي تتدخل بها الدولة من أجل تغيير الظروف الاقتصادية و خاصة فيما يتعلق بتطور الإنتاج و مستوى الأسعار».[1]

✓ «تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع و الخدمات وتكوين رأس المال». [2]

ب) مضمون السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاصا من مظاهر السياسة العامة و تتضمن:[3]

---

[1] : GUERRIEN B. *Dictionnaire d'analyse économique*, La Découverte.france.2000.p384.

[2]:عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003. ص29.

[3]: نفس المرجع، ص30 ص31.

❖ **تحديد الأهداف:** و هي تلك الأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، إلى أن العادة جرت أن يكون للسياسة الاقتصادية أهداف، مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية، و استقرار الأسعار ...إلخ.

❖ **وضع تدرج بين الأهداف:** ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، و لكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون في الربح هو أساس الاستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل و التشغيل.

❖ **تحليل الارتباطات بين الأهداف:** عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات، مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الأجرية، اخذ بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر عل الاستثمار لان ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية.

❖ **اختيار الوسائل:** و التي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، و ترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد. تتكون هذه الوسائل على العموم من فروع السياسة الاقتصادية وهي السياسة النقدية؛ سياسة الصرف؛ السياسة الجبائية؛ سياسة المداخيل؛ و السياسة الاجتماعية.

ثانيا: أنواع السياسة الاقتصادية:

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسة الاقتصادية:[1]

أ) **سياسة الضبط:** تتعلق سياسة الضبط في مفهومها الضيق بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرارا العملة، البحث عن التوظيف الشامل. أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة عل النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للازمة).

ب) **سياسة الإنعاش:** يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازني، تحفيز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القرض...إلخ. وهي مستوحاة من الفكر الكنزي، و نلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك و الإنعاش عن طريق الاستثمار.

---

[1]:نفس المرجع، ص31 ص32.

ج) **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** و تعتبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي. و تتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي و التشغيل.

د) **سياسة الانكماش:** وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، و تؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

هـ)**سياسة التوقف ثم الذهاب:** و هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا و تتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش، و ذلك حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

2)أهداف و قيود السياسة الاقتصادية

إن الحديث عن أهداف السياسة الاقتصادية لا ينفصل عن أهمية المدى الذي يمكن للباحث أن يعتمده في دراسته و تحليله للسياسة الاقتصادية، و الذي مفاده معرفة خصائص المدى في حد ذاته و كذا المتغيرات الاقتصادية الخاصة به في نفس الوقت؛ فالتحاليل المتعلقة بالمدى القصير تدرس في النماذج الساكنة و بدون التعرض للسلوكيات الخاصة بمتغيرات النموذج (المعادلات تدرس العلاقة بين المجمعات)، أما التحاليل الخاصة بالمدى الطويل فهي تعتمد على مبادئ السلوكيات بشكل مهم وبالتالي فهي نماذج ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار تطور المتغيرات المفتاحية في الزمن، كمخزون رأس المال المادي أو مخزون رأس المال البشري مثلا، لذلك فان أهداف السياسة الاقتصادية في المدى القصير تختلف عنها في المدى الطويل وذلك في ظل قيود معينة.

أولا: أهداف وقيود السياسة الاقتصادية في المدى القصير: تتحدد أهداف و قيود السياسة الاقتصادية حسب الخصائص الاقتصادية للمتغير الاقتصادي المستهدف وكذا خصائص السياسة الاقتصادية المنتهجة في عملية الاستهداف، لذلك كانت أهداف و قيود السياسة الاقتصادية في هذا المدى كما يلي:[1]

أ) **أهداف السياسة الاقتصادية في المدى القصير:** تتابع السياسة الاقتصادية في المدى القصير هدفين أساسيين هما الحفاظ على كل من معدل البطالة و كذا التضخم عند مستويين منخفضين؛ لذلك و بشكل

[1]: Cours politique économique, Thème 4: Objectifs et contraintes de la politique économique du cite : www.gadelmaleh02.free/files/PE_Theme4.pdf (consulté: le 25/10/2017), p1, p5.

عام فإن السياسة النقدية هي الأولى بمراقبة التضخم، أما السياسة المالية و سياسة مراقبة الأجور فهي التي تحقق الاستقرار في معدل البطالة.

ب) **قيود السياسة الاقتصادية في المدى القصير**: إن الحديث عن القيود التي تضغط على الأدوات التي تمارسها السياسة الاقتصادية في المدى القصير يقودنا إلى قيود مؤسساتية مفروضة من قبل سلطات دولية تتعلق بالسياسة المالية والسياسة النقدية، و قيود أخرى تتعلق بالظروف والإمكانيات التي يملكها الاقتصاد دون أن ننسى نوع التحليل الذي يعتمده أصحاب القرار في تحليلهم للسياسة الاقتصادية و الذي سيتم التطرق له لاحقا. فمثلا، الدول التي تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي ملتزمة في إطار برنامج الاستقرار و النمو المنعقد في سنة 1997، باحترام معايير مالية (خاصة بالموازنة العامة) صارمة جدا والتي يتطلب تحقيقها كل سنة بالنسبة للدول الأعضاء أو الاقتراب منها بالنسبة للدول التي تريد الانضمام إلى الاتحاد، أما بالنسبة للسياسة النقدية، فهي تابعة للنظام الأوروبي الذي يضم البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية لدول منطقة الأورو، وبالتالي فهذه الدول لا تملك السلطة لإدارة خاصة للسياسة النقدية، و إنما هي تخضع للأهداف العامة للنظام الأوروبي.

ثانيا: أهداف و قيود السياسة الاقتصادية في المدى الطويل:

أما أهداف و قيود السياسة الاقتصادية في المدى الطويل فهي الأخرى تخضع لنفس المعايير السابقة الذكر بحيث:[1]

أ) **أهداف السياسة الاقتصادية في المدى الطويل**: تستهدف السياسة الاقتصادية في المدى الطويل كذلك هدفين أساسيين، يتمثل الأول في تعظيم النمو الاقتصادي أو معدل النمو الدائم الذي يأخذ في الحسبان الآثار البيئية و المخصصات المالية للأجيال القادمة، و أما الثاني فهو تحقيق المساواة مع تصحيح ومعالجة مسببات اللامساواة؛ فحتى لو استطاعت السياسة النقدية وفي ظل شروط معينة بلوغ التوازن الاقتصادي الكلي في المدى الطويل، فإن السياسة المالية تبقى الأداة المفضلة في المدى الطويل: فحجم النفقات العامة و توزيعها (الاستهلاك العام، إعادة التوزيع، تدعيم بعض الأنشطة الاقتصادية المحدثة للنمو كالتعليم و الادخار) من جهة، وتمويل هذه النفقات (المديونية و الضرائب) من جهة أخرى هما اللتان تحددان التوازن في المدى الطويل للاقتصاد وكذا الرفاهية للأجيال المتعاقبة.

---

[1]: نفس المرجع، ص10.

ب) قيود السياسة الاقتصادية في المدى الطويل: تتعلق قيود للسياسة الاقتصادية في المدى الطويل بقيد يرتبط بالسياسة المالية و الملاءة المالية للدولة (*la solvabilité*)، فالدولة لها القدرة الشرعية على اقتطاع الضرائب لضمان دفع النفقات الأولية وكذا الأعباء المتعلقة بالفوائد على الديون العامة الناتجة في اغلب الأحيان عن حالة العجز الموازني المتكررة أو الهيكلية؛ لذلك فان هذه الضرائب لا يمكنها أن تتجاوز حدا معينا يجعل النشاط الاقتصادي يتوقف أو يتعثر، كما أن لمعيار الملاءة المالية المتعلق بتطور الدين العام مقارنة بالدخل الوطني، مستوى مقبول للديون العامة يتوافق مع قدرة الدولة على السداد.[1]

3)النموذج الاقتصادي و طرق تحليل السياسة الاقتصادية

بشكل عام، يمكن دراسة السياسة الاقتصادية الكلية بشكل واقعي أو معياري (***positive ou normative***): أما **التحليل الواقعي** فيفتقر إلى تبرير القيم الاقتصادية أو التوجه الاقتصادي و يجيب على سؤال بسيط مفاده: إذا غيرت الدولة أسلوب تدخلها، ماذا سيكون الأثر على التوازن الاقتصادي الكلي؟ أما **التحليل المعياري** القائم على تبرير القيم الاقتصادية بحيث إذا تتبعت الدولة هدفا معينا و في ظل توجه اقتصادي معين، فما هي السياسة الاقتصادية التي ستسمح لها ببلوغ أو الاقتراب من الهدف الذي تصبو إليه؟ ومهما كانت طريقة التحليل المتبعة، فان تحليل السياسة الاقتصادية يخضع إلى تفهم طريقة عمل الاقتصاد وكذا بناء نموذج تحليلي كامل، بحيث يحقق هذا الأخير واسطة بين الأدوات والأهداف: وهو الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية، وبالتالي يخضع تحليل السياسة الاقتصادية إلى تحديد أداتها و هنا تجدر الإشارة إلى ضبط النموذج الخاص بالاقتصاد.

أولا: النموذج الاقتصادي كأداة لتحليل السياسة الاقتصادية:

يعتبر النموذج الاقتصادي تمثيلا مبسطا للواقع الاقتصادي، وهو يأخذ شكل نظام من العلاقات بين المتغيرات، بحيث يمكن دراسة و تحليل هذا النظام تحليليا أو بيانيا، و هذه بعض التفاصيل الخاصة بالنموذج الاقتصادي:[2]

---

[1]:نفس المرجع،ص10.

[2]:نفس المرجع،ص1.

أ) **أنواع المتغيرات:** يشتمل أي نموذج على نوعين من المتغيرات، المتغيرات الداخلية (والتي تحدد من طرف النموذج) و أخرى خارجية (و التي تعتبر مدخلات للنموذج)، و يمكن أن نقسم هاتين المجموعتين من المتغيرات إلى أربع عندما ينصب اهتمامنا بالسياسة الاقتصادية الكلية وهذا حسب ما أفادت به أبحاث "تانبرجن" (***Tinbergen,1952***)، فمن بين المتغيرات الخارجية نجد معطيات وأدوات السياسة الاقتصادية، أما بالنسبة للمتغيرات الداخلية فإننا نجد أهداف السياسة الاقتصادية الكلية و المتغيرات غير الملائمة.[1]

1) المتغيرات الخارجية: و المتمثلة في:[2]

✓ **الأدوات:** تعتبر الأدوات تلك المتغيرات المراقبة مباشرة من قبل السلطات، و التي تتفرع إلى أدوات نقدية مراقبة من قبل البنك المركزي (معدل إعادة الخصم) و أخرى موازنية مراقبة من قبل الحكومة وتتعلق بالنفقات العامة والإيرادات العامة.

✓ **المعطيات:** تتعلق المعطيات بالمتغيرات الخارجية التي تخرج عن سيطرة السلطات والتي تتحدد عادة خارج الاقتصاد (سعر النفط أو الطلب الأجنبي)، ومنها ما هو محدد أحيانا داخل الاقتصاد كمخزون رأس المال.

2) المتغيرات الداخلية: و المتمثلة في:

✓ **الأهداف:** تتمثل أهداف السياسة الاقتصادية في متغيرات داخلية تؤثر مباشرة على منفعة صاحب القرار وبشكل غير مباشر على منفعة المجتمع، و هنا ينصب اهتمامنا على ثلاث متغيرات اقتصادية كلية في حالة وجود اقتصاد مغلق: معدل البطالة، معدل التضخم و معدل النمو الحقيقي أو مستوى النشاط، أما بالنسبة لاقتصاد مفتوح فهي تتمثل في رصيد ميزان العمليات الجارية مع الخارج الذي يأخذ حيزا مهما؛ هذه المتغيرات الأربعة تكون ما يسمى المربع السحري.

فإذا كان من الصعب في بعض الأحيان اختيار مستهدف مباشر من هذه الأهداف النهائية (أي عندما تكون العلاقة بين الأدوات والأهداف غير واضحة) فان أصحاب القرار سيحددون الأهداف الوسيطية المرتبطة نظريا مع الأهداف النهائية، فالحكومة تستطيع في بعض الأحيان تحديد الأهداف الوسيطية مثل سعر الفائدة، معدل الاستثمار و نفقات البحث والتطوير.

---

[1]: نفس المرجع،ص2.

[2]: نفس المرجع،ص2.

✓ **المتغيرات غير الملائمة:** تتمثل هذه المتغيرات في المتغيرات الداخلية التي لا تؤثر مباشرة على اهتمامات أصحاب القرار.

ب) **تكوين العلاقة بين المتغيرات:** إن تكوين العلاقة بين المتغيرات يتم بعد تحديد المتغيرات، و الذي يشكل الخطوة الأساسية في بناء النموذج، و الذي يهتم بجمع كل العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية فيما بينها، بحيث:[1]

1)**المعادلات التعريفية:** والتي تتعلق بالتعريفات المحاسبية للمحاسبة الوطنية وتعريف الأرصدة، العلاقات التكنولوجية (قيود تتعلق بالهياكل الإنتاجية و التكنولوجية)، العلاقات المؤسساتية (الخصائص المؤسساتية فيما يخص التحويل أو الاقتطاع).

2)**المعادلات السلوكية:** والتي ترتبط بقرارات و توقعات الأعوان الاقتصادية و العلاقات التوازنية (الشكل الذي تعمل به الأسواق). و لكي يكون النموذج ذو منفعة، فان يلزم أن تكون كل تلك العلاقات معيارية (paramétrisées)، كما يجب أن تكون لها شكل تحليلي محدد و معاييرها مقدرة أو تم اختيارها بطرق مناسبة.

ثانيا: طرق تحليل السياسة الاقتصادية

يقوم تحليل السياسة الاقتصادية الكلية على نمطين من التحليل هما:[2]

أ) **التحليل المعياري:** يعتبر التحليل المعياري للسياسات الاقتصادية مهما جدا، فهو يقوم على استخراج السياسة التي تتوافق بشكل كبير جدا مع الهدف المحدد، و هنا تظهر الاستراتيجيات ذات الأهداف الثابتة و الاستراتيجيات ذات الأهداف المتغيرة.

1) الاستراتيجيات ذات الأهداف الثابتة: إن نجاح السياسة الاقتصادية في ظل هذا النوع من التحليل يقوم على قاعدة مفادها أن استهدافها لمجموعة من الأهداف الثابتة يلزمه توفر عدد من الأدوات المستقلة (والتي تملكها السلطات العامة) مساو لعدد الأهداف الثابتة و المستقلة، بالرغم من أن هذا الشرط يخص ظروفا معينة.

---

[1]: نفس المرجع،ص3.

[2]: نفس المرجع،ص4.

فإذا كانت الدولة تحوز على عدد من الأدوات أكبر من عدد المتغيرات المستهدفة، فإن عليها أن تلغي الأدوات التي تعيق وصولها إلى حل المشكلة. أما إذا كان عدد الأدوات أقل من عدد المتغيرات المستهدفة، فان السياسة الاقتصادية ذات الأهداف الثابتة تصبح غير قابلة للتحقيق، وهي في هذه الحالة أمام خيارين، أولهما تخفيض عدد المتغيرات المستهدفة، و الثاني الرجوع عن سياسة الأهداف الثابتة والاتجاه إلى سياسة اقتصادية ذات أهداف مرنة، و هو الغالب في الواقع الذي تمارسها السلطات العامة.

2) الإستراتيجية ذات الأهداف المرنة: تقوم السياسة الاقتصادية ذات الأهداف المرنة على تحديد قيم كل من الأهداف والأدوات من خلال دالة أمثلية تحت قيد يخص نموذج وظيفي للاقتصاد؛ بحيث يتمثل المتغير الذي يراد أمثلته دالة الرفاهية للحكومة، و الذي يفترض أنه يمثل احتياجات الأعوان الاقتصادية.

ب) **التحليل الواقعي للسياسة الاقتصادية:** إن مما ينبغي على أصحاب القرار في ممارستهم للتحليل الواقعي أخذهم العوامل التالية بعين الاعتبار: اللايقين، التاخرات في التطبيق وكذا مراقبة الانتقال إلى التوازن العام.

1) أهمية اللايقين في الواقع العملي للسياسة الاقتصادية: يعتبر النموذج الاقتصادي في واقع الأمر نموذجا غير تحديدي (*déterministe*) بحكم أن الاقتصاد يخضع إلى اضطرابات عشوائية من شأنها أن تغير في الشروط التي اتخذت بشأنها القرارات، مما يلفت الانتباه إلى وجود نوعين من اللايقين:[1]

✓ **اللايقين المتعلق بالمتغيرات الخارجية:** والذي يتعلق بقرارات السياسة الاقتصادية التي تتخذ قبل التمكن من رؤية بعض المتغيرات الخاصة بالبيئة الاقتصادية. فالحكومة تحوز على معلومات محدودة، حتى إذا افترضنا أن صاحب القرار يعرف الأمل(*l'espérance*) و توزيع متغيراته ولكن ليس قيمها الحقيقية، وهذا ما يسمى باللايقين الإضافي (*l'incertitude additive*)، حيث تعمل السلطات العامة على تغيير بيانات النموذج الاقتصادي العشوائية إلى الأمل الرياضي لها، وفي هذه الحالة يقال أن السلطات العامة استعملت مبدأ المكافئ اليقيني (*l'équivalent certain*).

✓ **اللايقين المتعلق بقنوات الانتقال:** يرتبط عامل اللايقين كذلك بقنوات انتقال السياسة الاقتصادية، وفي هذا الصدد يتعلق اللايقين بالطريقة التي ستؤثر بها الأدوات على الأهداف؛ وهذا ما يعرف باللايقين

[1]: نفس المرجع، ص9.

المضاعف (*l'incertitude multiplicative*)، والذي تتعقد فيه الأمور أكثر. فمقابل فعالية عشوائية للأدوات، فانه من الواجب على أصحاب القرار أن يتبنوا إستراتيجية حذرة مع تنويع أدواتها، بحيث يستعمل ما يمكن من أدوات حتى وإن كانت كثيرة، المهم هو أن تكون موجهة إلى نفس الهدف، وبذلك يتفادوا استعمالهم لأداة واحدة وخضوعهم للايقين الذي يحيط بفعالية تلك الأداة.

2) التأخرات واختيار العوامل: كما هو معلوم في الاقتصاد، فان آثار السياسة الاقتصادية ليست آنية، فالتاخرات معروفة سواء فيما يخص تغيير السياسة الاقتصادية أو فيما يخص ردود أفعال المتغيرات المستهدفة؛ وبالتالي فإن إدارة سياسة اقتصادية للاستقرار يشبه إلى حد ما قيادة سفينة كبيرة، أين تبدو العقبات أحيانا أنها متأخرة أو ربما أكثر تأخرا، فالطريقة التي تستجيب لها السفينة لتوجهات الربان متأخرة، فما بالك لو كان الربان شخص متمرن و ليست له خبرة، فحينها يحتمل أن تكون ردود أفعاله بشكل مبالغ قد يأخذ السفينة إلى وجهة معاكسة تماما؛ و بالتالي تصبح الطريقة التي سيتم من خلالها تصحيح الوجهة مبالغة في الشكل هي الأخرى؛ فكما هو الحال بالنسبة لربان السفينة، فان صاحب القرار يواجه تأخرات مهمة يكون طولها غير معروف، وهي نوعان:[1]

✓ **التأخرات الداخلية:** وهي تلك التاخرات التي تقيس الزمن الفاصل بين اللحظة التي حصلت فيها الصدمة و تلك التي تطبق فيها السياسة الاقتصادية رد فعلها.

✓ **التأخرات الخارجية:** و هو التأخر الذي يقيس الزمن الفاصل بين اللحظة التي تم فيها تدخل السياسة الاقتصادية و تلك التي تظهر فيها آثارها.

لذلك و بشكل عام، فالسياسة المالية تتميز بتاخرات داخلية طويلة، حيث يلزم وقت طويل لتترجم العوامل الاقتصادية و بكل يقين تحركات الاقتصاد في حالة الكساد أو الازدهار، كما أنه يلزم وقت طويل ليقبل تغيير الضرائب أو النفقات العامة من قبل السلطات المالية (وزارة المالية)، وبالتالي فانه معروف جدا أن الوقت الذي يبدأ فيه عمل السياسة الاقتصادية حقيقتا هو متأخر جدا و ربما يكون تدخلها في الاتجاه المعاكس، لذلك فإن طريقة عمل السياسة الاقتصادية تكون في العادة على مرحلتين أين تحدد في البداية

[1]: نفس المرجع، ص10.

الاستهدافات الوسيطية، ثم في الفترة الثانية تأثير هذه الأخيرة على الاستهدافات النهائية، و هذه العملية تتطلب معايير معينة:[1]

- المتغيرات تتأثر بشكل سريع بالأدوات؛
- المتغيرات قابلة للقياس و بسرعة؛
- المتغيرات مرتبطة و بشكل قوي مع الأهداف النهائية.

فإذا أخذنا على سبيل المثال وبخصوص السياسة النقدية استهدافها افتراضا لاستقرار مستوى النشاط الاقتصادي، فان الأهداف الوسيطية هم في الأصل اثنان:

- مراقبة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (مقاسة بـ *M3*).
- أو مراقبة أسعار الفائدة.

إلا أن هذا غير كاف، أين يلزم معرفة نوع الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد لمعرفة أي المتغيرين تجدر مراقبته من قبل السلطات العامة، فمراقبة الكتلة النقدية يضمن حماية جيدة ضد الصدمات التي أصلها حقيقي. أما مراقبة أسعار الفائدة فهو يقي جيدا من الاضطرابات ذات الأصل النقدي. ففي الحقبة التي كانت بين سنوات الستينات و السبعينات من القرن العشرين، عرف العالم صدمات من النوع الحقيقي و التي مورس في حقها مراقبة الكتلة النقدية كأحسن أداة مناسبة لتلك الظروف، أما لو تكلمنا على ما يعيشه الاقتصاد الآن و الذي يعرف ظروفا تميزت بصدمات من النوع النقدي، فانه من الواضح جدا أن ما تمارسه الدول حاليا هو مراقبة لأسعار الفائدة.

3) **مراقبة ديناميكية الاقتصاد في انتقاله إلى حالة التوازن:** عادة ما تؤخذ النماذج التي يتم من خلالها تحليل السياسة الاقتصادية على نماذج ساكنة لا تأخذ عامل الزمن بعين الاعتبار، إلا أن الواقع يتسم بديناميكية واضحة بحكم أن التغيير في السياسات الاقتصادية يستلزم طريقة تظهر التقارب نحو الحل المطلوب، و الذي يمكن أن يظهر على أنه سريع، إذ أن المتغيرات الداخلية تتقارب تدريجيا نحو قيمها المستقرة بعد أن تتبع مسار مقاربي (*une trajectoire d'approche*)؛ وبالتالي فإنه يظهر جليا أهمية

[1]: نفس المرجع، ص11.

مراقبة هذا الانتقال ومحاولة إبقاء المتغيرات الداخلية عند مسار مقارب حقيقة للأهداف النهائية خلال هذا الانتقال.[1]

[1]: نفس المرجع، ص12.